

مأساة الأكراد

أصول البرنامج

لم تبسّم الأقدار لأصدقاء أمريكا في ربيع عام 1975. ففي ذات الوقت الذي تخلى فيه الكونغرس عن شعوب الهند الصينية لترزح تحت نير الشيوعية، ترك شاه إيران كرد العراق عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم في وجه النظام الراديكالي في بغداد، الذي كان حتى في ذلك الحين خاضعا لسيطرة صدام حسين، وإن لم يكن يرأسه رسميا.

كانت الولايات المتحدة تقدم المساعدة للأكراد منذ عام 1972، رغم أن حجم تورطنا هناك كان لا يذكر مقارنة بالوضع في الهند الصينية. لكن بينما كان بالمستطاع منع سقوط الهند الصينية - على الأقل خلال عام 1975 - عبر تقديم العون لحلفائنا الذين لهم كل الحق بتوقعه، فإن إنقاذ الأكراد كان يتطلب فتح جبهة جديدة في جبال وعرة قاحلة قرب الحدود السوفييتية. الالتزام المفتوح الواسع النطاق، بعواقبه غير المضمونة، كان يجب تقديمه بينما تنهار الهند الصينية، وتضعف العلاقات بين الشرق والغرب، وتقف المفاوضات في الشرق الأوسط في طريق مسدود. وكل ذلك من أجل دعم القيام بـ «عملية سرية»، بينما يزداد زخم هجمات الكونغرس على أية فكرة تتصل بمثل هذه الأنشطة.

لكن بخلال بضعة شهور، سيصبح مصير الأكراد واحدا من تلك الأحداث المتضمنة في عملية جلد الذات التي سعت فيها نرجسية السبعينيات إلى التكفير عن المبالغة في التفاؤل التي ميزت حقبة أوائل عقد الستينيات. هاجمت لجان الكونغرس إدارة نيكسون بسبب دورها في محاولة مساعدة الأكراد على تحقيق الاستقلال الذاتي، وإدارة فوررد على عدم منعها شاه إيران من التخلي عن هذا الجهد المشترك. كانت تلك طريقة استخدمها بعض من تحملوا مسؤولية التخلي عن الهند الصينية لتعذيب ضميرهم.

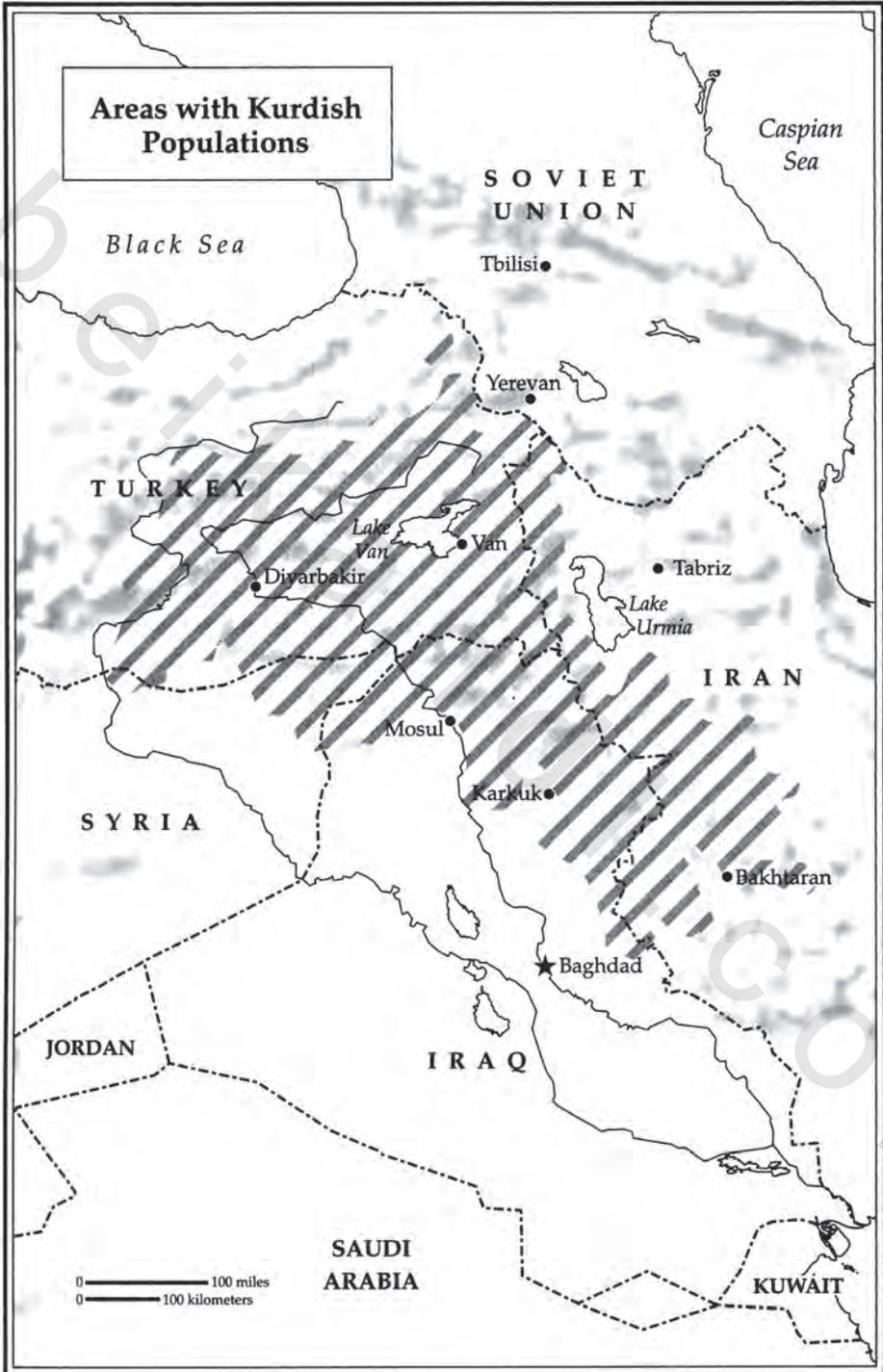
مأساة الأكراد فرضها التاريخ والجغرافيا، لكن فاقمتها أيضا انقساماتنا على المستوى الوطني. لقد ظل الشعب الكردي، الذي يزيد عدده الآن على خمسة وعشرين مليوناً، ضحية للأحداث التي يعود تاريخها إلى قرون. ومنذ قيام الدول - الأمم في الشرق الأوسط عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وجد الأكراد

أنفسهم مقسمين بين العراق وإيران وسوريا وتركيا، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي السابق. إذ وعدوا بدولة مستقلة، لكن تم تجاهل مطالبهم بحق تقرير المصير الوطني حين رسمت القوى الأوروبية حدود الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين، هددت المطامح الوطنية الكردية لحمة الدول المضيفة، التي تفاوتت علاقاتها المحتملة مع الولايات المتحدة؛ بعضها - مثل تركيا - كانت حليفة؛ بعضها الآخر - مثل العراق - مالت للعداوة؛ إيران تبنت الموقفين معا في فترات مختلفة؛ بينما أمكن لسورية أن تصف نفسها بأنها محايدة. وهناك دول أخرى - مثل إسرائيل والأردن - تدخلت بين الحين والآخر لأسباب جيوسياسية، وكوسيلة لإضعاف خصومها - أي العراق على وجه العموم (انظر الخريطة).

كان لتدخل أمريكا أسباب إيديولوجية واستراتيجية في آن معا. فالتراث «الولسوني» (نسبة للرئيس الثامن والعشرين وودرو ولسون 1913 - 1921) كان يدفعنا باتجاه دعم وتأييد حق تقرير المصير للشعب الكردي، إلا أنه أفرز ما سيعرف بالمعضلة السياسية الدائمة لأمريكا: القيود المحددة للالتزام أمريكا الأخلاقي في منطقة نائية ووعرة ويصعب الوصول إليها، مثل المقاطعات الجبلية الكردية، وسط دول تؤثر إلى حد كبير في المصالح القومية الأمريكية. إذ كيف يمكن العثور على نقطة التوقف بين الدعم الكامل لطموحات وتطلعات الأكراد والتخلي عنهم في منطقة تمثل المفصل الاستراتيجي للهِلال الشرق أوسطي الغني بالنفط والخليج العربي؟

كان العامل الذي عقد المسألة يتمثل في أن المساعدة الأمريكية لا يمكن تقديمها إلى المناطق الكردية إلا عبر «قمع» الأراضي التابعة لدولة متحالفة مع الولايات المتحدة - إيران في عهد الرئيس فورد، وتركيا في عهد الرئيس كلينتون. لكن لم يشارك هذان البلدان في الهدف الأمريكي المتمثل في منع أي نظام شيوعي أو مارك من السيطرة على المناطق الكردية، إلا إلى نقطة معينة. إذ لم يكن لإيران في السبعينيات، ولا لتركيا في التسعينيات، أدنى مصلحة في إثارة المشاعر القومية الكردية إلى حد التأثير في السكان الأكراد في كل منهما، ولم تكن أي منها مستعدة لإعطاء أقليتها الكردية دولة مستقلة. في ذات الوقت، اعتبرت كل منهما ذات أهمية محورية للاستراتيجية الأمريكية العامة.

كان من المتعذر اجتناب حقيقة أن الازدواجية المتناقضة قد ميزت، ثم هيمنت في نهاية المطاف على الجهود الأمريكية في المناطق الكردية في العراق. فالدول المجاورة، مثل تركيا أو إيران، كانت ستدعم الكرد لتحويل وجهة الضغوط العراقية عن أراضيها لكنها لم تكن مستعدة قط للموافقة على إقامة دولة قومية كردية. ولنفس السبب، امتنعت إدارات نيكسون وفورد وبوش وكلينتون عن تأييد استقلال الأكراد العراقيين، ناهيك عن الأكراد في الدول المجاورة. إذ سعت كلها للجمع بين الاستقلال الذاتي الكردي والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، مخافة أن يطلق تفكك العراق عقودا من الاضطراب والنوضى مع احتراب الدول المجاورة للحصول على الغنائم. وبعد تحول إيران إلى دولة أصولية معادية بزعامة آية الله الخميني على وجه الخصوص، اعتبرت سلامة ووحدة الأراضي العراقية الثقل المقابل للمطامح الإيرانية.



كان لا بد لتفاعل هذه الأهداف المتعارضة أن يؤدي إلى خيبة الأمل بل حتى لمأساة الأكراد. وهذا ما حدث في آذار/مارس عام 1975 حين توصلت إيران والعراق إلى اتفاقية متبادلة طغت فيها المصالح الوطنية للدولتين المجاورتين على فكرة الاستقلال الذاتي الكردي. وتكرر الأمر عام 1996، حين قلص صدام حسين إلى حد كبير مناطق الحكم الذاتي الكردي التي أقيمت تحت الحماية الأمريكية في أعقاب حرب الخليج عام 1991، وذلك عندما تحالف معه أحد الفصائل الكردية لدحر منافسيه المدعومين من قبل أمريكا. وبرأيي، كانت لإدارة فورد أسباب أكثر وجاهة لعدم توسيع التزامها تجاه الأكراد مقارنة بإدارة الرئيس كلينتون - لكن المثاليين كليهما يوضحان الحدود والقيود والتعقيدات المحيرة التي لازمت اهتمامنا بأراضي الأكراد النائية.

لم تبتكر إدارتا نيكسون وفورد الدعم الخارجي للمطامح الكردية بالحكم الذاتي كما زعمت كل منهما عادة، بل هما أول من وضع الموارد الأمريكية خلف هذه المطامح والتطلعات بصورة مباشرة. ولأننا كنا نقدم الدعم لجماعة إثنية ضد حكومتها الشرعية، ولأن هناك دولا أخرى متورطة معنا (خصوصا إيران وإسرائيل)، توجب أن تكون «العملية سرية» - أي في تلك المنطقة الرمادية الفاصلة بين القوة السافرة والدبلوماسية. ترجع جذور تورطنا المباشر مع الأكراد إلى زيارة نيكسون إلى الشاه في أيار/مايو 1972، في أعقاب القمة التي عقدها مع بريجنيف في موسكو. إذ لم يغير أسبوع من كرم الضيافة السوفييتية احتقالا بانفراج العلاقات بين البلدين أولويات نيكسون الاستراتيجية. وبرغم تعزيز الانفراج، لم يتخلّ عن مسعاه للتمتع بالحد الأقصى من مساحة المناورة للتنافس السياسي العالمي مع الاتحاد السوفييتي.

إحدى هذه المنافسات كانت تجري في العراق، على عتبة شاه إيران. القضية الرئيسية تمثلت في التوجه السياسي المستقبلي لدولة تحتل المرتبة الثانية - بعد السعودية - في احتياطيها النفطي، وبالتالي تمتلك موارد قادرة على تهديد التوازن في الشرق الأوسط وخصوصا في منطقة الخليج. في عام 1968، استلم حزب البعث، الذي التزم محليا ببرنامج اشتراكي راديكالي، وجاهر بالعداء العنيف للغرب، السلطة في بغداد. ولم يكن من المفاجئ أن يقترب العراق بقيادة صدام حسين من الاتحاد السوفييتي في وقت أكد فيه وجود خمسة عشر ألف جندي وخبير سوفييتي في مصر خطر خضوع الشرق الأوسط برمته للنفوذ الاستراتيجي السوفييتي. ومهما كانت حالة الانفراج، فقد اعتبرنا تقليص حجم النفوذ السوفييتي هدفا مركزيا لاستراتيجيتنا. وفي الحقيقة، نظرنا إلى الانفراج باعتباره وسيلة لتجنب مخاطر تلك الاستراتيجية.

الدول التي اعتبرت نفسها الأكثر تعرضا لتهديد التوجه العراقي هي الأردن وإيران، اللتان تشتركان بحدود طويلة مع العراق، وإسرائيل، المحاذرة دوما من الأنظمة العربية الراديكالية الجديدة التي يدعمها السلاح السوفييتي. الدول الثلاث كانت صديقة للولايات المتحدة، وجميعها تقدم معونات سرية للأكراد.

كما استخدمت مسعاهم للحكم الذاتي في المنطقة الجبلية الوعرة في شمال العراق كورقة ضغط لتحويل طاقات وموارد النظام البعثي بعيداً عن حدودها. وبالرغم من أننا لم نسهم مباشرة في هذا العون السري، إلا أن وكالاتنا الاستخبارية كانت تتلقى المعلومات عنه من قبل نظيراتها في كل من الدول المعنية. بالطبع كانت جميعها تتلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة.

للحظة عابرة بدا وكأن العراقيين والأكراد قد وجدوا صيغة لحل لخلافاتهم. ففي الحادي عشر من آذار / مارس 1970، تم التوصل إلى اتفاق بين بغداد والزعيم الكردي مصطفى البرزاني. ووافقت الحكومة البعثية على تحويل العراق إلى دولة متعددة الإثنيات مؤلفة من قوميتين رئيسيتين، العرب والكردي. وأعدت الترتيبات لتعيين كردي في منصب نائب الرئيس؛ واللغة الكردية لتصبح لغة رسمية؛ وللممثل الكردي المناسب في البرلمان العراقي الجديد.

وفي الأشهر التالية، أظهرت الاتفاقية مدى تأثير الخلافات حول تعريف الحكم الذاتي، كما يحدث عادة عند محاولة تخصيص السلطة بين المجموعات الإثنية المتناحرة. فبالنسبة للبرزاني، كان الحكم الذاتي يعني الاقتراب من الاستقلال الفعلي، بينما تعامل صدام حسين مع الاتفاقية بوصفها خطوة تكتيكية على طريق تطبيق النموذج البعثي على شكل دولة مركزية واحدة.

وبحلول خريف عام 1971، وصلت العلاقات بين الأكراد وبغداد إلى نقطة الانهيار مرة أخرى. وحمل الأكراد صدام حسين مسؤولية محاولة اغتيال البرزاني، كما ضاعف صدام شكوكهم عبر الاتجاه نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت الحزب الشيوعي. الأمر الذي عزل الأكراد، فاستأنفوا حرب العصابات، بدعم من إيران وإسرائيل. في تشرين الثاني / نوفمبر 1971، ومرة أخرى في آذار / مارس 1972، ناشد الشاه نيكسون التعاون معه في مساعدة البرزاني. وفي الثامن والعشرين من آذار / مارس، لعب ملك الأردن دور الوسيط لنقل طلب مباشر من البرزاني إلى نيكسون. وظلت إسرائيل تبغنا بمخاوفها وقلقها من توجه السياسة العراقية واهتمامها بتحقيق الحكم الذاتي في المناطق الكردية، رغم عدم طلبها المباشر للأموال اللازمة لذلك.

رفضنا التماسات المعونة المباشرة لأننا لم نكن نريد زيادة تدفق السلاح من الاتحاد السوفياتي، وتوسيع انتشار نفوذه. حذر جوزيف فارلاند، السفير الأمريكي في طهران، من مغبة أن تصبح العملية السرية لمساعدة الأكراد ذات نهاية مفتوحة حالما تتطلق، وأن تغدو، إذا ما توقفت، عرضة «لإساءة التفسير بشكل مؤسف».

دفعتنا زيارة قام بها رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيفين لبغداد في نيسان / أبريل 1972، إلى إعادة النظر بسياسة عدم التدخل المباشر التي اتبعناها. وفي التاسع من نيسان / أبريل، وقع معاهدة صداقة مع العراق تضمنت، حتى في غياب التدخل الأمريكي إلى جانب الكرد، فقرات توجب تقديم مساعدات عسكرية

ضخمة. وبالتالي كان العراق يحول نفسه إلى تحد جيوسياسي، ويتجه ليغدو حليفا رئيسيا للسوفييت في المنطقة. وحين لقيت القوات العراقية الدعم والتشجيع من السلاح السوفييتي، صعدت حدة هجماتها على الأكراد لتتجاوز المستوى الذي يمكن موازنته بالمعونات السرية الإيرانية والإسرائيلية. وتبع ذلك وقوع صدامات مسلحة بين القوات العراقية والإيرانية على طول الحدود المشتركة بين البلدين.

هذا هو الوضع في المنطقة حين زار نيكسون الشاه في طهران يومي 30 - 31 أيار / مايو 1972. كنا جميعا منهكين بسبب الجهد العاطفي والبدني الذي بذلناه في قمة موسكو، التي نجح نيكسون في عقدها برغم قصف وحصار فيتنام الشمالية، حليفة السوفييت - قبل أسبوعين من الموعد المقرر لزيارته وستة أشهر من الانتخابات الرئاسية.

المبالغة في كرم الضيافة الإيرانية ضاعفت من إرهاق الوفد والصحفيين المرافقين. وتبدت إحدى عواقب هذا الإرهاق حين رفع نيكسون كأسه ليشرّب نخب الشاه في حفل العشاء الفاخر الذي أقامه على شرفه. فقد كانت أضواء كاميرات التلفاز مبهرة جدا. بحيث منعت الرئيس من قراءة خطابه المعد سلفا، خصوصا وقد رفض لبس نظارته أمام الكاميرا. ولذلك قرر أن يرتجل، وهو أمر برع فيه باستثناء الخاتمة المناسبة التي بدت وكأنها تزوغ منه. دار حول الموضوع بضع مرات، ثم استطاع في نهاية المطاف العثور على الفكرة الرئيسية: نظر إلى الشاه مباشرة، وذكر ملك الملوك برأي الرئيس أيزنهاور الذي أشار فيه إلى أن كل أعضاء مجلس الشيوخ الذين عرفهم تزوجوا رغما عنهم. وبتلك الروح، اختتم نيكسون كلامه منتصرا واقترح شرب نخب صاحب الجلالة والإمبراطورة الجميلة الواقفة إلى جانبه. وصفق الجانب الإيراني بدون حماسة (على أفضل تقدير).

لكن غاب المرح والتسلية حالما بدأ نيكسون والشاه مراجعة الوضع العالمي. وأظهر نيكسون، العائد لتوه من موسكو حيث شرب الأنخاب السخية في الكرملين، أنه الرئيس الأمريكي الأقل عرضة لغواية العلاقات الشخصية مع زعيم القوة الشيوعية العظمى. وأعاد التأكيد في ملاحظاته الافتتاحية على عزمه للوقوف إلى جانب أصدقاء أمريكا وتصميمه على وقف المغامرات السوفييتية في الشرق الأوسط. وبالرغم من مسعانا لمنع تصعيد الصراعات الإقليمية وتحولها إلى مواجهات عالمية، إلا أننا لن نسمح بأيّة تغييرات تطل ميزان القوى في العالم أو في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة، سوف نكافح في الشرق الأوسط لجعل الكفة تميل لصالحنا من خلال إظهار استحالة تحقيق الأهداف العربية عبر الراديكالية العربية أو السلاح السوفييتي. وأقحمت في الحوار ملاحظة تشير إلى أننا لن نقبل بـ «الانفراج الانتقائي»، الذي عرفته بوصفه «حلولا لبعض القضايا مع بعض الخصوم لكي نغزل الآخرين.. لقد سعينا لجعل السوفييت يدركون أهمية ذلك». ثم أوجزت جوهر مخططنا بعد سنة، في تموز / يوليو 1973 في واشنطن، حين رد الشاه الزيارة:

نحن نحاول كبح وإحباط نفوذ السوفييت في أي مكان ظهر فيه وإنهاكهم في أية مغامرات يسعون إليها. نريد خلق إطار فكري في المكتب السياسي يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي مرهق من الأنشطة المكلفة التي لا تؤتي أكلها في الشرق الأوسط.

لذلك وجد الشاه في نيكسون أذناً صاغية حين عبر عن قلقه من أن «يقوم السوفييت بتأسيس تحالف يضم الكرد، والبعثيين، والشيوعيين؛ وبالتالي تصبح المشكلة الكردية مصدر قوة للشيوعيين بدلاً من أن تكون شوكة في جنبهم».

اتخذ نيكسون قرارين اثنين نتيجة لهذا الحوار مع الشاه. فمن أجل إبطال تأثير صفقة الأسلحة التي عقدت بين كوسيفن وصادام، وافق على بيع طائرات عالية الأداء طلبها الشاه لكن أوقفها الخلافات البيروقراطية داخل البنتاغون حول تسليم طائرات «ف15» (القوات الجوية) أو «ف14» (البحرية). ووجد نيكسون حلاً للمسألة عبر الموافقة على تسليم الطرازين وترك أمر الاختيار النهائي بينهما إلى الشاه (وهذا هو أصل الإشاعة الكاذبة التي تقول بأن نيكسون أمر البنتاغون بإعطاء الشاه ما يريد. والأمر يقتصر فقط على الاختيار بين طائرات «ف14» و«ف15»).

في ذات الوقت، توصل نيكسون إلى نتيجة مفادها أن الانتفاضة الكردية الحالية ضد حكومة بغداد سوف تنهار بدون الدعم الأمريكي. كما أن المشاركة الأمريكية بأي شكل كانت تعتبر أمراً مطلوباً للحفاظ على الروح المعنوية لحلفاء أساسيين، مثل إيران والأردن، مهما بلغ بأس دوافعهم، وباعتبارها إسهماً في توازن القوى في المنطقة.

تمثل هدفنا في رفع تكلفة فرض العراقيين لنظامهم، وزيادة قدرة الأكراد على المساومة، وبالتالي حث بغداد على ممارسة سياسة أكثر احتراماً للمخاوف الأمنية لجيران العراق والحكم الذاتي للأقلية الكردية. كان من المعتقد أن المشاركة الأمريكية هي المفتاح: سوف تؤدي إلى تساوq وتلاحم بين الأهداف المتعارضة أحياناً التي يسعى إليها المسهمون الآخرون بالمال، حيث يعزو كل منهم أهمية كبيرة لعلاقاته مع الولايات المتحدة، وإلى منعهم من التخلي عن الأكراد - وثبت أن هذا الحكم مبالغ في التفاؤل كما سنرى.

التناقضات الداخلية

منذ أن جعلت لجننا تشرش وبإيك المكلفتان بالتحقيق في الأنشطة الاستخباراتية الموضوع شهيراً وذائعاً وفي متناول الجمهور عبر التلفاز، والسينما، والصحافة المطبوعة، جرى تصوير وكالات المخابرات الأمريكية باعتبارها مؤسسات متعصبة ومصممة على التثبيت بأساليب الحرب الباردة، ولا يمكن أن تخضع للسيطرة السياسية، ومتلهفة دائماً وأبداً للمخاطرة بمواطن القوة والمصالح الأمريكية في سبيل مسعاها لتحقيق مخططاتها المسعورة عادة. إن وجدت وكالة مخابرات مركزية كهذه، فقد كانت مخفية

عن الأنظار طيلة عهدي الرئيسين نيكسون وفورد. إذ إن العمليات السرية الرئيسية كافة في تلك الحقبة - تشيلي، الأكراد، أنغولا - قد أمر بها البيت الأبيض وتم القيام بها كعمليات سرية وذلك لعدم وجود تصنيف دبلوماسي علني لها. فقد اندلعت انتفاضة الأكراد على أرض دولة ذات سيادة وحليفة للاتحاد السوفياتي، كما كانت تتلقى الدعم السري من مجموعة من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، والمعونات المالية من جانبنا. واجهنا خطر التصعيد، لكن هناك في المقابل مخاطرة السماح لصدام حسين بتعزيز وتقوية حكمه، وتحويل المنطقة الكردية من العراق إلى قاعدة تخريب تؤثر في المناطق الكردية في كل الدول المجاورة. ومع مرور الوقت، أصبح هذا التخريب الهدام، مدعوماً بالنمو السريع للقوات المسلحة العراقية، خطراً كامناً يمكن أن يتحول إلى سلاح قوي يهدد دول الخليج، وإيران، وحتى تركيا.

عند استعادة أحداث الماضي، تبدو الحجج المضادة للقرار بدعم الانتفاضات الكردية أكثر توازناً واتزاناً وإقناعاً مما بدت في حينها. فلربما كان علينا إجراء تحليل أكثر دقة للدوافع اليائسة التي حركت التحالف المعادي للعراق، إلى جانب العواقب الناتجة عن قفز أحد الشركاء من السفينة. والأهم من كل ذلك، كان علينا أن نفهم بشكل أفضل حقيقة أن الأكراد شركاء يمكن أن يغيروا رأيهم وتحالفاتهم بسرعة، وأن من الصعب أن يشككوا جزءاً من استراتيجية عمل شمولية. وبغض النظر عن مزاعم وادعاءات زعمائهم، فمن المؤكد أن هدفهم الرئيسي هو الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي الكامل على أقل تقدير، وسوف يقاومون على الدوام تحديد أولوياتهم ضمن علاقتها بمفهوم القوى الخارجية حول التوازن الجيوسياسي. ومن الأمتع، كما تعلمنا، أن نسمع عن الأبطال لا أن نتعامل معهم؛ فنفس الخصال التي تلهمهم الشجاعة تجعلهم أيضاً متصلبين يفقدون المرونة.

لكن حتى فائدة إدراك طبيعة الحدث بعد وقوعه سوف تتركنا أمام اختيار قهري لم يتغير كثيراً منذ ربع قرن: الامتناع عن العمل والتصرف قد يسبب انقراض عقد التحالف القائم المعادي للعراق، ويترك الأكراد تحت رحمة صدام حسين، ويضعف معنويات دول الخليج؛ في حين أن التزامنا بالعمل قد يحملنا عبء نفس المعضلة المؤلمة على طول الطريق إذا زاد السوفييت توريد الأسلحة بصورة كبيرة تتجاوز المستويات الراهنة. في الاختيار بين الخطر اليقيني الأكيد والخطر الحدسي المحتمل، ينزع الخطر البعيد لأن يبدو أكثر جاذبية. وفي واقع الأمر كان هذا قرارنا عام 1972. ففي الأول من آب / أغسطس 1972، وقع نيكسون أمراً توجيهياً بالبداية بالبرنامج السري^(*). خصصت الولايات المتحدة مبلغ 250 ألف دولار في الشهر معونة مباشرة في السنة المالية 1973، إضافة إلى مليوني دولار للذخيرة، أي ما يعادل خمسة ملايين دولار في السنة. أما الشاه فقد قدم مساعدة أكبر. وبلغ المجموع الإجمالي للمساعدات

(♦) لم يكن هناك اجتماع رسمي، ولأسباب تتعلق بالأمن، نقلت التوصية باليد للمسؤولين الكبار: معاون وزير الخارجية، نائب وزير الدفاع، رئيس هيئة الأركان المشتركة، إضافة إلى مدير وكالة المخابرات المركزية (CIA). وكان لكل من هؤلاء الحق بالاعتراض لكنه لم يفعل. لجنة بايك علقت أهمية كبيرة على عدم عقد اجتماع رسمي، رغم أن ذلك لن يفرض نتيجة مختلفة بالتأكيد.

كافة التي قدمها الإسرائيليون والبريطانيون والإيرانيون للأكراد مقدار مليون دولار في الشهر، وهو مبلغ زهيد تبعاً لمقاييس الحرب الباردة.

بينما كنا نناقش الحكمة من المشاركة الأمريكية، طرد الجنود والخبراء السوفييت من مصر في تموز/ يوليو 1972. وهذا ما عزز أهمية العراق بالنسبة للاستراتيجية السوفييتية في الشرق الأوسط، وأعطى موسكو باعثاً إضافياً لتقوية علاقاتها مع النظام الحاكم في بغداد. وفي أواخر شهر آب / أغسطس، استحث ميخائيل سوسلوف، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، استحث البرزاني على الانضمام لحكومة وحدة وطنية جديدة يعرض صدام حسين تشكيلها. وتبعاً للبرزاني، حذر سوسلوف من أن الاتحاد السوفييتي، بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر، يولي أهمية أكبر لعلاقاته مع العراق وسوف يزيد حجم الدعم للحكومة العراقية. وبدا من الواضح أن الرهانات قد ارتفعت.

على سعيد حلفائنا، التقى الشاه والملك حسين في قصر الشاه على بحر قزوين في الفترة الممتدة بين 31 تموز / يوليو و2 آب / أغسطس 1972. رحب الاثنان بالدعم الأمريكي وبذلاً مساعيهما لوضع المبادئ الأساسية للجهد المشترك. وحذرا البرزاني من القيام بأية تحركات دراماتيكية، مثل إعلان إنشاء دولة كردية منفصلة، يمكن أن تدفع الحكومة العراقية لشن هجوم شامل عليه. بينما ركزا الاهتمام على تقوية وتعزيز القدرات الدفاعية الكردية للحفاظ على أقصى حد من الحكم الذاتي.

تصاعدت حدة القتال طيلة عام 1973، وتزايدت بالتالي طلبات الأكراد بتقديم الدعم المالي. في التاسع والعشرين من آذار / مارس 1973، أيدت طلباً تقدمت به وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووقعه جيم شلسنجر خلال الفترة الوجيزة التي استلم فيها منصب مدير الوكالة، للحصول على موارد إضافية، ووافق على الطلب نيكسون فيما بعد. أما مذكرتي فقد قدمت الحجة على أن العراق قد أصبح عميلاً سوفييتياً رئيساً في الشرق الأوسط؛ وأن حكومة البعث برئاسة صدام حسين مستمرة في تمويل المنظمات الإرهابية التي تنشط في مناطق بعيدة تصل حتى باكستان؛ وأنه يمثل القوة الدافعة في «جبهة الرفض» التي تسعى لعرقلة مبادرات السلام العربية - الإسرائيلية. لكل هذه الأسباب، أوصيت بزيادة دعمنا المالي ليتجاوز حدود الخمسة ملايين دولار في السنة. أضاف الشاه مبلغاً مالياً أكبر بكثير، بلغ ما يقرب من الثلاثين مليون دولار، علاوة على استمرار دعمه اللوجستي والمدفعي (المؤلف من المدفعية الإيرانية بعيدة المدى التي وفرت الغطاء للأكراد من داخل الحدود الإيرانية). ومع ذلك، حذرت نيكسون من مخاطر تصعيد الأكراد للوضع عبر الانتقال من موقف الدفاع إلى الهجوم:

لربما نرغب بأن نحاول تجنب ترك الانطباع بالالتزام بالتصعيد على المدى الطويل من خلال إعلام البرزاني بأننا سنقدم هذه الأموال الإضافية لهذه السنة على أساس شهري.

لكن على أية حال، يجب التأكيد على أننا نشارك الشاه رأيه فيما يتعلق بالحفاظ على الوضع الدفاعي للأكراد.

بدا أن الدعم السري للأكراد في سنته الأولى يحقق هدفه. ففي الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 1972، نقلت إلى نيكسون تقريراً من ريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزية (الذي سيصبح فيما بعد سفيراً في إيران) يعلمنا فيه أن الأكراد يشغلون ثلثي الجيش البعثي عن أداء مهماته الأخرى:

لا تجري الأمور كما يشتهيها النظام البعثي.. حفاظ البرزاني على حصن منيع آمن سوف يستمر في مشاغلة ثلثي الجيش العراقي ويحرم البعثيين من قاعدة مضمونة يمكن لفرق التخريب والاعتقالات أن تتطلق منها ضد إيران.

حين اندلعت الحرب في الشرق الأوسط عام 1973، واجهتنا بمجموعة جديدة من المشكلات. فهل يجب أن نستغل الفرصة لتشجيع الأكراد على الهجوم على المناطق التي تسيطر عليها القوات العراقية لإسقاط نظام صدام حسين؟ رفضنا اقتراحاً بهذا الشأن من ضباط الارتباط الإسرائيليين - وهو قرار أثار جدلاً خلافاً في السنوات اللاحقة⁽²⁾.

الانتقاد كان نموذجاً كلاسيكياً للبطولة بأثر رجعي. فحين اندلعت الحرب العربية - الإسرائيلية، لم يكن عمر البرنامج السري يزيد كثيراً عن السنة. ولم يكن لدى الأكراد سوى القليل من الأسلحة الثقيلة؛ والمدفعية الإيرانية التي تدعمهم لا تغامر بالابتعاد عن الحدود. كان الأكراد قادرين على الدفاع عن أراضيهم الجبلية حيث تجد الدبابات والطائرات العراقية صعوبة في العمل. لكن قواتهم المجهزة بالأسلحة الخفيفة لا تملك أدنى فرصة في الأرض المنبسطة خارج مناطقهم أمام الجيش العراقي الضخم المجهز بالأسلحة السوفيتية الثقيلة والمتقدمة وبمئات الدبابات. ومما لا شك فيه أن هجوماً كردياً فيما وراء المعازل الجبلية الحصينة سوف يؤدي حتماً إلى التدمير الكامل للقوات العسكرية الكردية.

هذا ينطبق تماماً على الوضع آنذاك، لأن العراقيين - خلافاً للاعتقاد الشائع آنذاك - لم يرسلوا جزءاً مهماً من قواتهم لمساعدة العرب في حرب تشرين الأول / أكتوبر. واستمر الأكراد في مشاغلة ثلثي الجيش العراقي، كما أعلمنا هيلمز قبل سنة. ولم يكن من المفاجئ، نظراً للعلاقات العراقية المتوترة مع سورية - الجبهة الوحيدة التي يحتل فيها العراق موقعا جغرافياً قادراً على التأثير - أن يرسل العراق لواء واحداً لمحاربة إسرائيل. و«محاربة إسرائيل» تعبير مجازي، لأن اللواء العراقي لم يسجل رقماً جديداً في سرعة الوصول إلى الجبهة. فقد احتاج إلى عشرة أيام للوصول إلى تخوم منطقة القتال، وحتى في هذه الحالة بقي خلف خطوط الجبهة. والخسائر الوحيدة التي أصيب بها نتجت عن تبادل لإطلاق النار بالخطأ مع لواء سعودي أمضى هو الآخر عشرة أيام ليصل إلى المناطق القريبة من خطوط القتال.

تصادم اللواءان المتترددان في الأيام الأخيرة من الحرب، ولم يكن أحدهما يعلم بوجود الآخر فأطلق كل منهما النار على الآخر ظناً منه أنه يواجه القوات الإسرائيلية بصورة مباغثة.

فكرة قيام رجال العصابات الكرد بشن هجوم عسكري ظهرت في وقت متأخر من الحرب حين انقلب مسار المعركة على جبهة القتال بين مصر وإسرائيل رأساً على عقب. ففي الخامس عشر من تشرين الأول / أكتوبر، أي اليوم التاسع من الحرب، وفي نفس اليوم الذي صد فيه الإسرائيليون بشكل حاسم هجومًا مصريًا في سيناء، تلقينا رسالة عاجلة من البرزاني يطلب فيها معرفة رأينا بنصيحة أحد ضباط الارتباط الإسرائيليين بشن هجوم كردي على الأراضي العراقية المنبسطة. كان نوعاً من الاقتراح الذي يميل لتقديمه ضباط الارتباط المتلهفين لتلميع صورتهم وتحسين أوراق اعتمادهم في وطنهم. ولم يصلنا أي طلب مماثل من تل أبيب. أتت الرسالة، كما جرت العادة، من خلال قنوات وكالة المخابرات المركزية، ولم يتردد وليام كولبي، مديرها الجديد، في معارضة أي توسيع لنطاق الحرب. وحين استشرنا الشاه، الذي كان يزود بالأكراد بمعظم المساعدات والخبراء، أيد رأي كولبي. وقدم الحجج على أن الأكراد ليسوا مسلحين بما يكفي للقيام بعمليات هجومية، خصوصاً في السهول والأراضي المكشوفة. والاقتراح الإسرائيلي يخاطر بالخسارة الكاملة لـ «الورقة الكردية».

وافقت على ذلك، إضافة إلى أنني اعتبرت أن من غير الحكمة ربط الأكراد بشكل سافر بالمخططات التكتيكية المفضلة لدى إسرائيل، وبالتالي جعل الأكراد - المتهمين أصلاً - هدفاً لغضب الدول العربية الأخرى. وبموافقة الرئيس نيكسون، بعثت الرسالة التالية للبرزاني في السادس عشر من تشرين الأول / أكتوبر:

نحن لا نعتبر - أكرر: لا نعتبر - أن من المستحسن والأصوب بالنسبة لك شن الهجوم العسكري الذي اقترحه عليك الإسرائيليون.

كان أي قرار آخر سيخاطر بتدمير الأكراد من دون مساعدة إسرائيل. تلقى البرزاني رسالتي في نفس اليوم الذي كان فيه الجنرال شارون يعبر قناة السويس بقواته المدرعة. وبعد ستة أيام، تم التوصل لاتفاق بوقف إطلاق النار في حرب الشرق الأوسط.

نهاية الحكم الذاتي الكردي

مع تزايد توجه أنور السادات العلني نحو الولايات المتحدة في أعقاب حرب تشرين الأول / أكتوبر، تعاظم تركيز السوفييت على العراق. فقد بدأت موسكو لأول مرة بتزويد صدام حسين بالمدفعية الثقيلة. مما أدى إلى تثوير الاستراتيجية العراقية المتبعة ضد الأكراد. فحتى عام 1973، كان الجيش العراقي يشن حملة في المناطق الجبلية مع قدوم الصيف ثم ينسحب إلى السهول مع بداية الشتاء. لكن في شتاء 1973 - 1974، ولأول مرة، بقي الجيش العراقي في المواقع التي استولى عليها خلال هجوم الصيف وقام

بتحصينها. وهذا يعني أن حملة الصيف التالي سوف تبدأ من مناطق أكثر عمقا داخل الأراضي الكردية؛ ومن الواضح أن العراقيين كانوا يسعون لإنهاء المعازل الكردية الحصينة من خلال حرب الاستنزاف. وسببت هذه الاستراتيجية مزيدا من القلق لأن المدفعية السوفيتية الثقيلة مكنت الجيش العراقي من محاصرة المواقع الكردية الحصينة التي تعذر حتى الآن اختراقها.

في الحادي عشر من آذار/ مارس 1974، بعد أربع سنوات تماما من عرض العراقيين الأصلي بمنح الأكراد الحكم الذاتي، أعلنوا خطة جديدة لحكم المنطقة الكردية. وفي حين تلمقت الخطة الحكم الذاتي، إلا أنها اقترحت في الحقيقة تشديد قبضة السيطرة السياسية العراقية. ونظرا لأن رفض البرزاني كان أمرا محتوما، فقد بلغ اقتراح بغداد حد الإنذار النهائي. ومع استئناف الأعمال الحربية، احتدمت من جديد النقاشات الجدلية السابقة كافة حول السياسة الكردية في واشنطن:

❖ حذر الشاه من أن هزيمة الأكراد سوف تزيل أحد أقتال التوازن داخل العراق وتزيد النفوذ الراديكالي والسوفييتي في المنطقة، وتضاعف خطر التهديد للخليج وإيران.

❖ أسهمت إسرائيل بقوة في القضية بدعواتها لتقديم دعم إضافي للأكراد؛ وأثارت غولدا مائير المسألة على نحو خاص في عدد من المناسبات التي التقينا فيها خلال الرحلات المكوكية التي أدت إلى اتفاقية الفصل بين القوات في مرتفعات الجولان في أيار/ مايو 1974.

❖ كان البرزاني على أتم الاستعداد لالتقاط القفاز وقبول التحدي. فقد فسر انهيار المباحثات مع بغداد باعتباره فرصة لتخفيف صرامة القيود التي فرضها حلفاؤه وترسيخ سلطته بطريقة ما زال يعتبرها بمثابة حكم ذاتي لكن يتعذر في الجوهر تمييزها عن دولة منفصلة. في السادس عشر من آذار/ مارس 1974، عرض علينا البرزاني خيارين اثنين لضمان استراتيجيته المقترحة: 180 مليون دولار للاستقلال الذاتي التام؛ أو 360 مليون دولار لإقامة ما دعاه بالبنية التحتية «المناسبة» للاستقلال.

كان البرزاني خاضعا لدافع وحيد يركز عليه كل اهتمامه. وهو دافع ما كان بمقدور أحد النضال في سبيل الاستقلال لولاه. هذا النضال الكفاحي تخوضه الشعوب ضد قوى متفوقة، لكنه يستمر ويتعزز بواسطة إيمان استثنائي بالقضية، نوع من تجاهل وتناسي الحسابات العادية لتوازن القوى. ورغم أن الحماس والإلهام قادران في أحيان كثيرة على تعويض غياب الموارد المادية، إلا أن هناك حدا موضوعيا لا يمكن للإخلاص والتفاني تجاوزه أو تعديله. لن تحظى نسخة البرزاني من الحكم الذاتي بدعم شاه إيران أبدا (أو تركيا فيما يتعلق بهذا الأمر). ولم تكن الولايات المتحدة في موقع يؤهلها لتقديم الأموال التي طلبها. حتى رقم الحد الأدنى الذي وضعه يتجاوز الميزانية الكلية المخصصة للعمليات كافة السرية التي تقوم بها الولايات المتحدة. لكن كونغرس عام 1974، الذي كان يقتطع بشكل منهجي مخصصات

الهند الصينية في ذروة قضية «ووترغيت»، سوف يرفض بالتأكيد طلب التمويل العلني لشن حرب عصابات واسعة النطاق في جبال العراق قرب الحدود السوفييتية. وسوف يكون من التهور محاولة إقناع وحث الشاه، الذي تشترك بلاده بحدود طويلة مع الاتحاد السوفييتي، بالتدخل بشكل سافر في أراضي أقرب حلفاء الاتحاد السوفييتي إليه.

أطلق طلب البرزاني سيلاً دافقاً من الاتصالات من كولبي تحذر من مغبة زيادة الدعم الأمريكي. وكان إحجام كولبي وحماس البرزاني على نفس القدر من عدم الواقعية. فقد اتفق كل المراقبين على أن البرنامج الحالي، على ضوء الاستراتيجية العراقية الجديدة، لم يكن كافياً حتى للدفاع. وبحكم منصبه مستشاراً لشؤون الأمن القومي، ضغطت من أجل زيادة المساعدات للأكراد، وطلبت من ديك هيلمز وبرنت سكوكروفت تقديم اقتراح بهذا الخصوص.

في أوائل شهر نيسان/ أبريل 1974، عرض هيلمز وسكوكروفت ما استخلصاه من نتائج، تضمنت توصية بمضاعفة الموارد الحالية: زيادة الإسهام السرية الأمريكية من خمسة إلى ثمانية ملايين دولار بينما يوفر الإسهام العلني مليوناً آخر لإغاثة اللاجئين. ووافق الشاه على زيادة حصته في البرنامج من ثلاثين إلى خمسة وسبعين مليون دولار في السنة؛ وحافظت كل من بريطانيا وإسرائيل على مساعدتهما عند مستوياتها الحالية.

ومن أجل المساعدة على صياغة استراتيجية مشتركة، إن لم يكن ثمة هدف مشترك، أصدرت التعليمات لهيلمز بإعلام الشاه والبرزاني بما يلي:

المصالح الأمريكية كما نراها هي: (أ) تزويد الأكراد بالقدر على الحفاظ على أساس معقول للتفاوض ودفع حكومة بغداد للاعتراف بحقوقهم؛ (ب) إبقاء الحكومة العراقية الحالية منشغلة بالمسألة الكردية؛ (ج) لكن دون تقسيم العراق بشكل دائم لأن إقامة منطقة كردية مستقلة لن يكون ممكناً من الناحية الاقتصادية، كما لا توجد مصلحة لدى الولايات المتحدة وإيران في إغلاق باب العلاقات الحسنة مع العراق تحت حكم قيادة معتدلة.

كما وجهت تعليمات مشابهة إلى كولبي

ادعى الجميع موافقتهم على الأهداف، لكن تفسيرات مختلف اللاعبين تفاوتت تفاوتاً كبيراً طيلة عام 1974. فوكالة المخابرات المركزية، التي أنيطت بها مسؤولية التنفيذ من الجانب الأمريكي، ترددت في تنفيذ البرنامج الجديد؛ والشاه استهدف الإبقاء على الوضع الدفاعي كما هو؛ والبرزاني سعى لإجراز النصر بموارد بالكاد تكفي للدفاع عن معاقلة الحصينة.

المشكلة في استراتيجية كولبي تمثلت في كونها مصممة بهدف تجنب مضايقة لجان الكونغرس أكثر من ملاءمتها للوضع الميداني على الأرض؛ أما المشكلة في استراتيجية البرزاني فكمنت في استحالة تحقيقها بدون شن حرب نظامية، وليس بواسطة حرب العصابات؛ في حين كانت المشكلة في استراتيجية البيت الأبيض والإيرانيين متجسدة في الحاجة إلى الإبقاء على الوضع الحالي للحكم الذاتي الكردي إلى الأبد تقريبا، في حين يصعب الإبقاء على الوضع الراهن بواسطة العمليات السرية غير المعلنة ضد عدو مصمم وعنيد.

لقد جعل سلوك الأكراد تقويمَ حاجاتهم الفعلية أمرا صعبا في كل المراحل. ففي بعض الأحيان يبدون يائسين وفي أمس الحاجة للعون، وفي أحيان أخرى تبدو عليهم البهجة بالانتصار. على سبيل المثال، نقل إلينا الشاه في السابع والعشرين من تموز/ يوليو 1974، التماسا عاجلا من البرزاني يطلب فيه المساعدة، وأرفقه بتحذير منه يتعلق بالعواقب الوخيمة - بالنسبة لإيران والخليج برمته - إذا انهارت المقاومة الكردية.

لكن بعد بضعة أسابيع (في أوائل أيلول / سبتمبر) اقترح البرزاني القيام بعمليات هجومية كردية ضد حقول النفط في كركوك. رفضنا الاقتراح في الثامن عشر من أيلول / سبتمبر لأننا لم نكن نريد أن تتفاقم أزمة الطاقة - الخطيرة أصلا - عبر دورة من العنف تستهدف المنشآت النفطية في الشرق الأوسط. لكن ضغوط البرزاني من وقت لآخر من أجل شن الهجمات أزرت حجة المعارضين لتقديم معونات إضافية للأكراد على أساس الزعم بأنهم يمتلكون حتما ما يكفي من الموارد للدفاع عن معاقلمهم إذا كانوا يضغطون في سبيل الحصول على أسلحة إضافية لشن هجوم كبير.

نظريا، كان صيف عام 1974 وقتا مثاليا لمراجعة الوضع. لكن ظهرت عقبتان اثنتان. فالمراقب الخارجي وحده القادر على التفكير في الأحداث بعد التحرر من قيود الزمن. كان صيف عام 1974 متخما بالأزمات، والعديد منها يدعونا لتركيز الانتباه: ففي أيار/ مايو، الرحلات المكوكية إلى سورية؛ وفي حزيران / يونيو، الزيارات الرئاسية إلى الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي؛ وفي تموز/ يوليو، الأزمة في قبرص؛ وفي آب / أغسطس، استقالة نيكسون؛ وبعد ذلك، الفترة الانتقالية، قبرص، الانفراج، انهيار اتفاقية التجارة، المأزق الدبلوماسي في الشرق الأوسط، وأخيرا ذروة المأساة في الهند الصينية. إذ لم تكن هناك فسحة متاحة من الوقت لإجراء مراجعة منهجية للخيارات في المناطق الكردية النائية.

لكن حتى لو لم يواجه صناع القرار السياسي أي تحدٍ آخر، أشك بأنهم سيكتشفون خيارا أفضل من استمرار البرنامج. فلو لم ننشئ البرنامج السري في عام 1972 لانهزم الأكراد بسرعة كبيرة. لقد زدنا العقدان الأخيران بفرصة مناسبة لتتعرف على أساليب صدام حسين ونزيل كل الشكوك حول حقيقة أن استسلام الأكراد ما كان ليحسن مصيرهم. بحلول صيف عام 1974، لم يطرأ تحسن على خيارنا. ولو

قبلنا بنصيحة وكالة المخابرات المركزية ولم نقدم أية موارد إضافية، لانهار الأكراد بالتأكيد. لم نكن نملك خيار الدعم العلني في حرب على هذا القدر من الصعوبة اللوجستية، والمسافة النائية، والالتباس بالنسبة للرأي العام الأمريكي. فالنصر الذي سعى البرزاني لتحقيقه كان يتطلب تدخلًا إيرانيًا سافرًا ومدعومًا من الولايات المتحدة. لكن فتح جبهة جديدة، مع التداعي والانهيار في فيتنام، والوضع المحفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط، وتعرض الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب للهجوم، سيكون عملاً طائشاً يغامر بمصير حليف، علاوة على رفضه الأكيد من قبل الكونغرس.

حين شرحت للرئيس الجديد تفاصيل العملية الكردية في السادس والعشرين من آب / أغسطس 1974، أعلمته بأن الشاه يفكر بإرسال قوات نظامية (كان لديه مستشارون ومساعدون موجودون هناك يتكثرون بالزوي الكردي). لكنني حذرت من أن هذا العمل، مهما كان مغرباً، سيكون مفتوح النهاية وبالغ الخطورة. وكنت أميل إلى تناسي الموضوع، إلا إذا وجه الرئيس تعليماته بخلاف ذلك، لكنه لم يؤيده.

حوصرت في خضم تيارات متلاطمة ومتقاطعة، ولذلك عثرت على وسيلتين نافعتين كحل مؤقت للمعضلة. فقد خصصنا مساعدات مالية — اقتصادية علنية لإغاثة اللاجئين الأكراد. وفي السادس والعشرين من آب / أغسطس، وافق فوردي على خطة كنت أقوم أنا والسفير الإسرائيلي سيمحا دينيترز بتطويرها منذ عدة أسابيع. والخطة تقوم على نقل المعدات السوفييتية التي غنمتها إسرائيل في حرب عام 1973 إلى الأكراد. وسوف نعوض إسرائيل بالأسلحة الأمريكية المماثلة (تحولت العملية إلى كابوس بيروقراطي تطلب شهوراً من المفاوضات بين الوكالات والمؤسسات المعنية). في النهاية، تم نقل ما قيمته 28 مليون دولار من المعدات السوفييتية إلى أن نفذ ما لدى إسرائيل من أسلحة سوفييتية تناسب الحرب في المناطق الكردية.

بحلول خريف عام 1974، ومع اشتداد زخم الهجوم العراقي على الأكراد، تلقينا بشكل متزايد طلبات كردية عاجلة لتقديم معونات إضافية، صادق عليها الشاه في أغلب الأحيان. لكن كل الطلبات عارضتها وكالة المخابرات المركزية. على سبيل المثال، ذكر كولبي في الثاني والعشرين من أكتوبر 1974 أن أكثر خطوط الإمداد كفاءة بين إيران والأكراد ومركز قيادة البرزاني يتعرض للتهديد. ومع ذلك، أوصى «بعدم زيادة مستوى الدعم الذي تقدمه» لأن ذلك سيعرض سرية العملية للخطر، كأنما السرية أكثر أهمية من ورطة الأكراد: «يبلغ إجمالي مساعدتنا للبرزاني خلال السنوات المائية 1973، 1974، 1975، مقدار عشرين مليون دولار، كما شملت 1250 طناً من الذخائر والقذائف.. الإيرانيون قادرون على تقديم كل ما يحتاجه الأكراد من عون، وتوصي الوكالة بأن يترك أمر زيادة العون للأكراد إلى الإيرانيين». لكن إذا تجاوز الشاه كثيراً مبلغ 75 مليون دولار من المساعدات التي يقدمها الآن، فلسوف يواجه نفس مشكلة إسرائيل. وإذا لم نقدم أسلحة بديلة، فسوف يضعف قواته المسلحة ذاتها. لكن إن فعلنا، سوف نجد أنفسنا في معركة يائسة مع الكونغرس.

انهيار المقاومة الكردية

عند هذه المرحلة، حين كان العراق يحقق تقدماً بطيئاً لكن مطرداً، قرر الشاه فجأة وبدون سابق إنذار أن ينسحب من اللعبة. فقد شهد سنتين من التدهور المستمر للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة. لم يعترض على أي من قراراتنا المتعلقة بتقديم العون للأكراد، ربما لأنه خشي من أن تضعف المبالغة في التعبير عن شكوكه حول ثباتنا وتصميمنا العلاقة التي أسس عليها أركان أمن بلاده. لكن قطع التمويل عن الهند الصينية في هذه اللحظة بالضبط لا يمكن أن يشجع الشاه على المخاطرة بتوريط بلاده في حرب سافرة مع العراق، وهي خياره الوحيد المتبقي، أو تجاهل حدوده الطويلة مع الاتحاد السوفييتي دون تطمينات قاطعة وتأكيدات صارمة من جانب الولايات المتحدة، وهي تطمينات وتأكيدات لم نكن في موقع يؤهلنا لتقديمها.

لذلك قرر الشاه تغطية الانسحاب بعباءة فن الحكم. فني اجتماع عقده معي في زيورخ في الثامن عشر من شباط / فبراير 1975، عند نهاية رحلاتي المكوكية «الاستكشافية» في الشرق الأوسط، أعلمني دون سابق إنذار أنه يستكشف إمكانية إجراء مفاوضات مع صدام حسين. نقلت الأمر إلى فورد:

«الشاه» يخطط، رداً على عرض عراقي، للاجتماع برجل العراق القوي، صدام حسين. وقال إنه لا يمكن أن يقبل بدولة كردية متمتعة بالحكم الذاتي وخاضعة لهيمنة حكومة العراق المركزية الشيوعية. وهو يشتهه بأن العراقيين سوف يثيرون بعض الحوادث على طول الحدود العراقية - الإيرانية التي قد تؤدي إلى تدويل المسألة الكردية، وعرضها أمام مجلس الأمن، الأمر الذي يعتبره ضاراً. باختصار، يبدو أنه عرضه لإغراء محاولة التحرك باتجاه بعض التفاهم مع العراق فيما يتعلق بالأكراد، لكن من المفهوم أنه يشكك بإمكانية ذلك. وينوي في هذه الأثناء الاستمرار في دعمه للأكراد.

ذُكرت الشاه بتحذيراته المتكررة من أن انهيار الأكراد سوف يززع استقرار المنطقة برمتها. وحذرته من أن كل التأكيدات التي يقدمها صدام حسين فيما يتعلق بحكم المنطقة الكردية ستكون لا قيمة لها. ونظراً لأن السوفييت سوف يعتبرون تراجع إيران رمزاً دالاً على تنامي ضعف الغرب، فإن مغامراتهم ستزداد على الأرجح حتى على تلك الجبهة.

ثبت أن النقد القاسي الذي وجهته كان أكاديمياً ولا علاقة له بالممارسة العملية. ونظراً لأن الأكراد غير قادرين على الاستمرار اعتماداً على البرنامج السري، فإن متابعة الكفاح قد تطلب نوعاً من التدخل الإيراني العلني مدعوماً من قبل الولايات المتحدة. أما ما يلزم لتحقيق هذا المشروع حسب التقديرات فكان فرقتين عسكريتين إيرانيين وميزانية سنوية بحدود 300 مليون دولار. ولم يكن الإيرانيون يحتاجون إلا إلى إلقاء نظرة على ما نشره وسائل إعلامنا حول الهند الصينية ليعرفوا حقيقة عدم وجود تأييد داخلي من أي نوع كان لمثل هذه السياسة.

في الثاني والعشرين من شباط / فبراير، وبعد وقت قصير من لقائي مع الشاه، أعلنت دينيتز بما يلي:

يخشى «الشاه» من أن يكون الكرد في حالة إنهاك شديد. وقد يبدأ مفاوضات مع العراقيين إذا التقى الجانبان في اجتماع أوبك، في مقابل الحق بالاعتراض على من يعينونه إذا ما طرد البرزاني. حذرته بقوة من مغبة القيام بذلك.

في التاسع من آذار/ مارس، شرحت الأمر بالتفصيل لرايين بعد إعلان الاتفاقية التي توصل إليها الشاه وصادم حسين:

في زيوريخ، أخبرني عن الأمر بطريقة افتراضية. قال: «إذا قابلت صدام حسين في الجزائر «في اجتماع أوبك»...». وضعها أمامي كفكرة، كشفتها وأكدتها الاتفاقية. قلت له مشدداً على أنها فكرة سيئة - خصوصاً تصديقه تأكيدات العراقيين بعدم تعيين شيوعي هناك «في منطقة الحكم الذاتي الكردية».

لم يذكر الشاه أن الصفقة كانت وشيكة أو أنه سيقبل بسيطرة عراقية كاملة على المنطقة الكردية. ونتيجة لذلك، بقيت مستمرا في تشجيع البرزاني. في العشرين من شباط / فبراير، بعثت إليه برد على رسالته التي يقترح فيها إجراء لقاء شخصي بيننا:

أسعدني تلقي رسالتك المؤرخة بـ 22 كانون الثاني/ يناير. أريدك أن تعرف بأننا معجبون بك وبشعبك وبالجهد الباسلة التي تبذلها. فالصعوبات التي واجهتها مرعبة، وأنا أقدر كثيرا تقويمك للوضع العسكري والسياسي. ويمكنك التأكد بأن رسالتك تتال أقصى قدر من الاهتمام الجدي على أعلى المستويات في حكومة الولايات المتحدة بسبب الأهمية التي نعزوها إليها.

إذا رغبت بإرسال مبعوث موثوق إلى واشنطن لتقديم مزيد من المعلومات حول الوضع لحكومة الولايات المتحدة، فسوف يشرفنا ويسعدنا استقباله.

وبعد أكثر من أسبوعين بقليل، أي في السادس من آذار/ مارس حين كنت أستعد للقيام بالرحلات المكوكية في الشرق الأوسط الذي وصلت فيه المفاوضات إلى طرق مسدود، أذهلنا الشاه بالبيان الذي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية مع صدام حسين يتخلى بموجبها عن الأكراد في واقع الأمر. أغلق الشاه حدوده وأوقف المساعدات كافة للأكراد مقابل بعض التنازلات العراقية في شط العرب؛ الممر المائي الذي يعين الحدود الإيرانية العراقية.

على الصعيد الإنساني، كان تصرف الشاه وحشياً ولا يمكن الدفاع عنه. لكن فيما يتعلق بالتقويم الواقعي لأمن إيران، يمكن تفهم قراره مهما كان مؤلماً. التدخل الإيراني السافر وحده هو القادر على إنقاذ الأكراد الآن، ومن المؤكد أن التكاليف ستتجاوز مبلغ الـ 360 مليون دولار الذي طلبه البرزاني في

عام 1974. ولم تكن الولايات المتحدة، وقد انشغلت بالتخلص من إيسار الهند الصينية، قادرة حتى على التفكير بفتح جبهة عسكرية جديدة، بل إن من المشكوك فيه حصول الفكرة حتى على الغطاء السياسي، نظراً لموقف الكونغرس.

لم أبه بما فعله الشاه. ولا بأساليبه المخادعة. في العاشر من آذار / مارس، أرسلت برقية متحفظة لم أصل فيها إلى حد المصادقة على تصرفاته، وأشارت فيها ضمناً إلى أن الشكوك تراودني حول المكاسب والفوائد التي يبدو أن الشاه يخبئها لنفسه:

فيما يتعلق بالمسألة الكردية، ليس لدي الكثير لأضيفه على ما قلته لك شخصياً في لقائنا الأخير. هذا أمر متروك لك يا صاحب الجلالة كي تقررته تبعاً لمصالح بلدك. وتبقى سياستنا كمعهدنا دائماً قائمة على دعم إيران باعتبارها دولة صديقة ومخلصة للولايات المتحدة. لسوف أتابع باهتمام كبير بالطبع ارتفاع وتطور العلاقات العراقية - الإيرانية، والسياسة العراقية في منطقتكم عموماً وتجاه الاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص.

حين انتهى كل شيء، هاجم أبطال المواجهة (بمفعول رجعي) إدارة الرئيس فورد بكل عنف - وتوجهت سهامهم إلي على وجه الخصوص - بسبب «التخلي» عن الأكراد. لكن الشاه اتخذ قراره، ولم نكن نملك لا حججاً منطقية ولا استراتيجيات معقولة لإقناعه بالعدول عنه. أما الحل الذي اقترحه بعض منتقدي سياستنا (تهديد الشاه بقطع المساعدات) فليس له أي معنى منطقي. فكيف يمكن أن نستحث حليفاً رئيسياً لبدء عمليات عسكرية بدون دعم منا - وهو الخيار الوحيد حين كان الكونغرس يتخلى عن الحلفاء والسكين على أعناقهم؟

فالأحداث التي وقعت منذ سقوط الشاه أثبتت صوابية حكمنا بأن إيران الصديقة دولة لا غنى عنها تقريباً للتوازن الإقليمي والعالمي على حد سواء. وكان من الطيش والتهور وعدم المسؤولية زعزعة استقرار دولة حليفة أخرى عبر شن هجوم سياسي على الشاه أو قطع المساعدات عن إيران. لم يكن التزامنا بالدفاع عن إيران منة يمكن التراجع عن تقديمها حين نغضب، بل هو تعبير عن مصالحنا الجيوسياسية. لذلك توجب علي أن أكون شاهداً على استعباد شعب صديق آخر، وأنا مدرك بأن أزمنا الداخلية التي أصابتنا بالشلل كانت عاملاً أسهم فيما حدث، برغم إمكانية استخدام تصرف الشاه كذريعة تبريرية.

مع انهيار المقاومة الكردية، بدأت مناورة واشنطن النمطية المعتادة التي تستهدف توزيع اللوم. إذ كان كولبي أول من تحدث. في الثالث عشر من آذار / مارس، مستغلاً مناسبة طلب البرزاني المحموم للحصول على مساعدة أمريكية مباشرة ليقترح فصل وكالة المخابرات المركزية عن المشروع برمته. ولأن السياسة الأمريكية اقتضت تقديم العون عن طريق إيران، كما كتب كولبي، فإنه من الصعب الدفاع عن أية مساعدات مباشرة للأكراد الآن، وقد أخذت المقاومة بالانهيار، مقارنة بحالتها في السابق. وشكك

برغبة الشاه في الاستمرار بلعب دور الوسيط لتوصيل الأموال الأمريكية، بعد أن أنهى مساعداته هو إلى البرزاني. ومن أجل كسب الوقت، أصر كولبي على أن الطلب الكردي يحتاج إلى دراسة عند عودتي من رحلاتي المكوكية في الشرق الأوسط، وهو يعلم جيداً من تقاريره الاستخبارية أنه بحلول ذلك التاريخ سيكون الوقت قد فات. في هذه الأثناء، أوصى كولبي بدفع حصة الوكالة من المعونات عن شهر آذار/ مارس، نظراً لأن الأكراد عاطفيون وطاشون، وهي معونة تافهة مقارنة بحجم المأساة التي توشك أن تحل بالأكراد.

وكما حدث، لم يتمكن ممثلو كولبي في منطقة العمليات من إجبار أنفسهم على اتخاذ مثل هذا الموقف اللامبالي. وحتى هذه النقطة، كانوا بدون استثناء يعارضون تقديم أية مساعدات إضافية إلى الأكراد - أو على الأقل هذا ما نقله كولبي إلى البيت الأبيض.

لكن مع قيام صدام حسين بشن هجوم شامل على الأكراد، شعر ممثلو وكالة المخابرات المركزية فجأة بالمأساة المروعة التي كشفت حولهم. وحين كنت في جولتي المكوكية في الشرق الأوسط، نقلوا إلي طلبات العون اليائسة من الزعماء الأكراد متبوعة بالعديد من الملاحظات التوبيخية عندما لم يستجب أحد لها. ومثلما حدث في الهند الصينية، إذ كان إلقاء المسؤولية على الآخرين هو عنوان اللعبة، وكان مكتبي هو المكان المختار لكي يتحملها. إن أية زيادة إضافية في المساعدات الأمريكية التي وصلت إلى الأكراد كانت نتيجة للضغوط التي مارستها لمغالبة معارضة وكالة المخابرات المركزية طيلة سنة كاملة. أما السبب الذي دفعني الآن لعدم الاستجابة للصرخات اليائسة المطالبة بمد يد العون فيرجع إلى عدم وجود ما أقوله، فليس من الممكن تقديم أي معونة طارئة والحدود الإيرانية مغلقة أمامنا.

انتهت الأزمة الكردية نهاية حزينة، كما حصل مرة أخرى بعد عشرين سنة لأسباب أقل وجاهة: المنطقة الجغرافية الوعرة، وتناقض الدوافع لدى الدول المجاورة، البواعث المتعارضة داخل المجتمع المحلي الكردي ذاته. أما أولئك الذين تحدثوا فيما بعد، مدفوعين بمبادئهم الأخلاقية القويمة، عن «المصلحة الذاتية» و«الخيانة» - بعد أن التزموا الصمت، أو فعلوا أسوأ من ذلك، إزاء المأساة الأشد ترويعاً في الهند الصينية - فلم يقدموا قط مسارا بديلاً كان بمقدورنا في الحقيقة اتباعه.

وباعتبارها «دراسة حالة»، تقدم المأساة الكردية تشكيلة متنوعة من النتائج المستخلصة: الحاجة لتوضيح الأهداف منذ البداية؛ وأهمية وصل الغايات بالوسائل المتاحة؛ وضرورة مراجعة العملية بشكل دوري؛ وأهمية الانسجام واللحمة بين الحلفاء. كل هذه القواعد الأساسية جرى اتباعها من وقت لآخر، وإن لم يكن بالقدر المطلوب من العناية. لكن ثبت أن تطبيقها على الحالة المعنية كان عملية صعبة ومرأوخة.

لم نتمكن لأسباب متعددة من إنتاج الموارد المطلوبة للنجاح، لكننا بقينا غير مستعدين لمواجهة عواقب التراجع والتخلي عن المشروع. لذلك جهدنا للإبقاء على الوضع العسكري كما هو وإنهاك

عدونا بالتدرّج. لكن ما لم يكن بمقدورنا معرفته عند انطلاق المشروع الكردي هو المدى الذي يمكن للاضطراب والاختلاف في الداخل أن يضعف قدرتنا على الاحتمال. وحتى من منظور العقدين الأخيرين، تقلصت رغبتني ببدائل المسار الذي اخترناه. فلورفضنا القيام بالعملية الكردية عام 1972، وتركنا العراقيين أحرارا لكي يركزوا جهودهم على الخليج، لتغيير تماما المسار اللاحق للدبلوماسية الشرق أوسطية، خصوصا خلال وبعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973. لكن بالنسبة للشعب الكردي، الضحية الدائمة للتاريخ، لا يقدم ذلك أي عزاء بالطبع.

